



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة بابل  
كلية الادارة والاقتصاد  
قسم العلوم المالية والمصرفية

# دور المصارف المتخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بابل قسم العلوم المالية والمصرفية للحصول على  
درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالبين

علي حسين ابراهيم

علي ثامر شمخي

بإشراف الاستاذ

ا.م.د نصر حمود مزنان

## الآية الكريمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(( مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأَنْخَبْنَاهُ حَيَاةً طَيِّبَةً ))

صدق الله العلي

العظيم

سورة النحل - الآية 97

## الاهداء

الى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح ... والدي العزيز  
الى نبع الحنان الذي لا ينضب ... أمي الغالية..  
الى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي ... اصدقائي  
اهديكم هذا الجهد الذي لولاكم لما كان

## شكر وتقدير

نود أن نعرب لكم عن امتناننا للجهد الكبير الذي بذلتموه في إنجاز هذا البحث. نشكر إدارة كُليتنا وهيئة التدريس، سيما الاستاذ نصر حمود على الدعم والتوجيه القيمّ الذين قدموه لنا خلال فترة إعداد البحث.

كما نعبر عن امتناننا العميق لأسرنا وأصدقائنا الذين وقفوا إلى جانبنا ودعمونا طوال مسيرتنا الأكاديمية.

وختاماً، نتمنى أن يكون هذا البحث خير دليل على جهودنا.. وأن يكون له الأثر الإيجابي في المجتمع والعلم.

والله وليّ التوفيق..

## فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ج	الشكر والتقدير
د	فهرست المحتويات
2-1	المقدمة
4-3	المبحث الاول : منهجية البحث
17-5	المبحث الثاني : الجانب العلمي
18	المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات
19	الملخص
20	قائمة المصادر

## المقدمة

يشهد العالم ثورة هائلة في المجال المالي، وتُعد المؤسسات المالية والبنوك عصب هذا التطور. فالهيكل المالية لأي دولة تُمثل مقياسًا لتقدمها وازدهارها. ولذلك، تلعب هذه المؤسسات دورًا

محوريًا في تنشيط الاقتصاد عبر مختلف المجالات

تُعد البنوك بوابات الدَّخْر والاستثمار، حيث تُحَفِّز المستثمرين على زيادة الإنتاج من خلال مشاريعهم. وتُساهم المشاريع الاستثمارية في تحقيق تنمية أفضل وأشمل، لأنها تُمثل أفضل وسيلة

للاستفادة من الطاقات البشرية والطبيعية والمالية. كما تُمثل الحل الأمثل لكثير من المشاكل

والأزمات الاقتصادية التي تواجهها الأفراد والمؤسسات

يُعد الاستثمار هوفرًا للإنتاج، ويُحقق الاكتفاء الذاتي، ويخلق فرص عمل جديدة، ويرفع مستوى

المعيشة. كما يُعزز الاستقلال السياسي من خلال حرية اتخاذ القرارات لتحديد المصير

يُعد تمويل المشاريع الاستثمارية من أهم الخدمات التي تقدمها المصارف المتخصصة، لما له من

دور فعال في تنمية الاقتصاد الوطني. وتُساهم المشاريع الاستثمارية في تخفيض معدلات البطالة،

وتنمية المواهب والمهارات، وتشغيل رؤوس الأموال ولكن، يرتبط تمويل المشاريع الاستثمارية

بالعديد من المخاطر التي قد تؤدي إلى تدهور البنوك. لذلك، تُجري هذه الأخيرة دراسات شاملة

باستخدام العديد من الطرق من أجل التنبؤ بهذه المخاطر ومحاولة تفاديها وتقليلها. وتختلف هذه الدراسات من بنك إلى آخر.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإجراءات العملية التي تتخذها البنوك الخاصة في منح القروض الاستثمارية، ومعايير التقييم، والمؤشرات المرتبطة بها، ودرجة المخاطر التي يتحملها البنك. وكما لهذا البحث، نسعى لمعرفة مدى استخدام الدراسات المالية والمؤشرات المرتبطة بها في قبول تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض البنكية أو رفضها. وسيتم ذلك من خلال دراسة تطبيقية على مستوى المؤسسة العربية المصرفية

تُقدم هذه الدراسة مساهمة هامة في فهم آليات تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك الخاصة، وتُساعد في تحسين عملية التقييم والمخاطر المتعلقة بها. كما تُقدم توصيات عملية للبنوك والمؤسسات المالية لتعزيز كفاءة تمويل المشاريع الاستثمارية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

تعتبر المشاريع الاستثمارية حجر الزاوية في تحقيق التنمية الشاملة، حيث تُعدُّ وسيلة مثالية لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية. كما أنها تُعتبر الحل الأمثل للعديد من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي تواجه الأفراد والمؤسسات، إذ تسهم في زيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي رفع مستوى المعيشة. كما أنها تسهم في استغلال السياسة الاقتصادية من خلال حرية اتخاذ القرارات لتحديد مصير الاقتصاد.

## المبحث الأول

### منهجية البحث : مشكلة البحث

تبرز مشكلة البحث التي تعاني منها المصارف في العراق في أن دورها في عملية تمويل المشاريع الاستثمارية لا يزال محدودًا. إذ يظهر بأن هنالك العديد من المشروعات التجارية والاستثمارية التي تواجه بعض القيود الخاصة بالتسهيلات الائتمانية لتمويل المشروعات من قبل المصارف. و ما يتميز به العراق اليوم هو ضالة القطاعات المصرفية ودورها في تمويل المشروعات الاستثمارية.

فأن مشكلة البحث تتجسد في السؤال التالي: هل أدت هذه المصارف دورها التنموي في تمويل المشروعات الاستثمارية؟

### أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في الدور المهم الذي تحضى به المصارف المتخصصة في تسهيل عملية الاقتراض في تمويل المشاريع الاستثمارية، لا سيما المشاريع الصغيرة. تركز على مدى مساهمة المصارف المتخصصة في عملية التنمية الاقتصادية وأثر استثماراتها على الناتج المحلي الإجمالي.

## أهداف البحث

تهدف هذه البحث إلى بيان دور المصارف المتخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال تحقيق الأهداف التالية :-

- المحاولة في وضع ورسم السياسات المالية المناسبة لتفعيل دور المصارف المتخصصة في تمويل المشاريع في العراق

- قياس وتحليل اثر حجم التمويل الممنوح من المصارف المتخصصة ودورها في الاقتصاد العراقي

- التعرف على مصادر التمويل وأساسيات التمويل المصرفي

- التعرف على المصارف المتخصصة والمهات والخصائص التي تقوم بها

## فرضية البحث

تتمثل فرضيات البحث بالفرضية التالية :

هنالك دور إيجابي للمصارف المتخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية في العراق .

## المبحث الثاني :الاطار النظري للبحث

### اولا :المصارف المتخصصة

#### 1) مفهوم ونشأة المصارف المتخصصة

نشأت المصارف المتخصصة وبنوك التنمية المتخصصة وترجع نشأت هذه البنوك الى عام 1222م حيث تم انشاء اول مصرف صناعي في بلجيكا وتوسعت هذه المصارف في اوربا في بداية الامر بسبب اقتصار المصارف التجارية على تقديم القروض قصيرة الاجل حيث ايقنت الحكومات اهمية انشاء هذه المصارف للاستفادة من انتشار الثورة الصناعية( د .الحسيني واخرون , 2002 ,ص66 ) ويقصد بالتخصص بصورة عامة العملية التي يتم بموجبها توزيع الاموال المتاحة للمصرف على بنود الاستخدام المختلفة وبطريقة تضمن الموائمة ما بين السيولة وتعظيم الربحية , اي تخصيص الاموال على بنود النقدية اي الاستثمارات سواء كانت هذه الاستثمارات بالاوراق المالية او القروض او التسليفات.

وقد انشأت هذه المصارف لاغراض تقديم التمويل المتوسط والطويل الاجل الى المشروعات التي تعمل في مختلف المجالات مثل المجال الصناعي والزراعي واللعقاري ( د .عريقات واخرون , 2012ص60 ) .

#### 2) خصائص المصارف المتخصصة

ان المصارف المتخصصة تتميز بعدد من الخصائص وتنفرد بها عن بقية المصارف وذلك من خلال تخصصها النوعي والاعتماد على الموارد الذاتية وفتحها الائتمان طويل الاجل ومتوسط الاجل بالاضافة الى العديد من الخصائص ومنها

##### أ -التخصص النوعي :

ان ما يميز المصارف المتخصصة عن بقية المصارف هو تخصصها النوعي حيث انها تتعامل مع نوع معين من الانشطة الاقتصادية وهذا ما يعكس سبب تسمية هذه المصارف بالمصارف المتخصصة ، ومن هنا فان المصرف الذي يعمل في مجال الصناعة يطلق عليه المصرف

الصناعي والذي يعمل في مجال الزراعة يطلق عليه المصرف الزراعي والذي يعمل في مجال العقار يطلق عليه المصرف العقاري, ومن هنا يتبين ان هذه المصارف تمنح قروضها الى الافراد الذين يعملون ضمن مجال هذه المصارف سواء كانت زراعية او صناعية او عقارية , ومن الناحية الفنية فان اتخاذ القرار في عملية التمويل او رفض هذه العملية لا مانع لدى هذه المصارف من التعامل بالقروض قصيرة ومتوسطة الاجل ( د .براك , 2010 , ص200) .

#### ب -الاعتماد على الموارد الذاتية

ان المصارف المتخصصة تعتمد على مواردها الذاتية في خلق الائتمان حيث يكون اعتمادها الاساسي على رأس مالها واحتياطياتها ومخصصاتها بالإضافة الى بعض الموارد الاخرى مثل الاقتراض من البنك المركزي والحكومة والاقتراض من المصارف التجارية ومؤسسات التمويل الاخرى.

#### ج -فتح الائتمان طويل الاجل

ان المصارف المتخصصة تتعامل بالقروض طويلة الاجل والتي تحتاج اليها المشروعات بهدف التنمية الاقتصادية وعلى عكس المصارف التجارية التي تتعامل بالائتمان قصير او متوسط الاجل ولا تمنح الائتمان طويل الاجل الا في امور محدودة جدا ,وبالتالي تعتبر هذه الميزة سبب اساسي في انشاء وتطور هذه المصارف المتخصصة.

#### د -تقديم الخبرة للعملاء

ان المصارف المتخصصة عادة ما تقدم خبرتها ومشورتها الفنية لعملائها من اجل دعمهم في اتخاذ القرار والذي ينعكس دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي حرصت

المصارف المتخصصة في ضم اقسام خاصة يكون لديها خبرة ومشورة في مجال تخصص المصرف.

#### هـ- الاستثمار المباشر

قد تقوم المصارف المتخصصة باستثمار اموالها بنفسها من خلال الاستثمار المباشر وذلك عن طريق انشاء المشروعات الجديدة وتمليكها للغير وانشاء مشروعات مشتركة بالمساهمة مع الغير وبالتالي فانها تكتفي بفتح الائتمان لطالبيه ( د .براك , 2010 , ص204 ) .

#### ز- انها مؤسسات غير ودائعية

ان المصارف المتخصصة لا تعتمد في مواردها المالية على ايداعات الافراد كما هو الحال في المصارف التجارية وانما تعتمد على راس مالها وما تصدره من سندات.

### 3) مصادر تمويل المصارف المتخصصة

تتعدد وتتنوع مصادر التمويل للمصارف المتخصصة من الاموال الذاتية والودائع والاقراض والهبات والمساعدات وهذا ما سنوضحه في الاتي :

أ- الاموال الذاتية : وتتكون من راس المال المدفوع والاحتياطيات والمخصصات

ب- الودائع : تقل اهمية الودائع في هذا النوع من البنوك عن الاموال الذاتية

ج- الاقراض : للاقراض في هذا النوع من المصارف انواع مختلفة مثل الاقراض من الحكومة او البنك المركزي او مؤسسات الدولة ( د .صوان , 2002 , ص 11 )

هـ- الهبات والمساعدات : ويقدمها القطاع العام وتأتي ايضا من المصادر الخارجية وتقوم مؤسسات الاقراض باستخدام اموالها على الشكل الاتي:

1- موجودات سائلة في شكل ارصدة نقدية واذونات وسندات الحكومة

**2-** موجودات متداولة تتمثل على شكل قروض ممنوحة الى القطاع العام والخاص وهي عبارة عن قروض طويلة الاجل

**3-** موجودات طويلة الاجل متمثلة في قروض طويلة الاجل ومتوسطة الاجل واستثمارات في اسهم شركات.

**4-** موجودات ثابتة على شكل اراضي وعقارات و الآلات ومعدات وسيارات واثاث( د . حداد , 2002ص172 )

#### **(4) انواع المصارف المتخصصة**

للمصارف المتخصصة انواع متعددة وتتمثل في المصرف الصناعي والمصرف العقاري والمصرف الزراعي

#### **أ -المصرف الصناعي**

ساهمت المصارف الصناعية بانشاء القاعدة الصناعية في الدول النامية حيث عمدت الى انشاء المصارف الصناعية التي تعمل على توفير التمويل المتوسط الاجل والطويل الاجل.

وساهم المصرف الصناعي في انشاء العديد من المشروعات للقطاع الخاص الصناعي والتي تطورت واصبحت تلعب دورا مهم في اقتصاديات الدول حتى اصبحت تلك المشاريع من المشاريع الضخمة وذات الاهمية في تلك الاقتصاديات, فتقوم المصارف الصناعية بتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم المشاريع الصناعية باختلاف احجامها سواء كانت هذه المشاريع صغيرة ام متوسطة ام كبيرة الحجم وكذلك المشاركة في رؤوس الاموال لبعض المشروعات الصناعية وحتى تتمكن المصارف الصناعية من ادارة شؤونها المالية وتنظيم مواردها فانها تتجه الى سوق راس المال للحصول على الموارد طويلة الاجل.

وان موارد المصرف الصناعي تتمثل بحقوق الملكية من راس المال والاحتياطيات وغالبا ما يتدخل البنك المركزي او القانون النافذ في تحديد القرض الذي يستطيع المصرف منحه للمستفيدين من الصناعيين حيث تحكم هذه المعارف مجموعة من القوانين والتعليمات( د . الوادي ,

واخرون , 2012 ,ص44 )

#### **\*اهم ما تقوم به المصارف الصناعية**

**1-**المشاركة المباشرة في رؤوس اموال المشروعات الصناعية

- 2-تقويم المشروعات الصناعية واعداد دراسات الجدوى
- 3-فتح الاعتمادات المستندية لعمليات الاستيراد والتصدير
- 4-منح القروض والتسهيلات المصرفية للمشروعات الصناعية بالاجال طويلة ومتوسطة الاجل ولاغراض متعددة مثل التوسعات في مشروعات قائمة او مشروعات جديدة
- 5- اصدار خطابات ضمان بانواعها المختلفة ( د .عريقات واخرون 2012, 61 )

### ب -المصرف العقاري

وهو الذي يطلق عليه بنك الائتمان العقاري وتهدف هذه المصارف الى تمويل اقامة المشاريع السكنية للمواطنين وذلك من طبيعة التمويل طويل الاجل الذي تحتاجه هذه المشاريع والذي قد يمتد لعشرين سنة وهو ما دفع المصارف التجارية الى الحد من التوسع في منح القروض العقارية وما قد يؤدي ذلك الى اثار اقتصادية خطيرة كما حدث ابان الازمة المصرفية في الدول الاسيوية

عام 1444 و عام 1446

ويمكن تلخيص اهداف المصارف العقارية بالتالي :

- 1- تقديم التمويل لإقامة المشاريع السكنية لذوي الدخل المحدود او كليا .
- 2- اقامة المشاريع السكنية الخاصة وبيعها على المواطنين باسعار او اقساط تناسب دخولهم
- 3-اعداد الدراسات الاستراتيجية حول السياسة السكنية العامة للدولة والقيام بالدراسات السكنية
- 4-اقامة المشاريع الاستثمارية داخل المناطق السكنية المنشأة لتشجيع الانتقال اليها وتشجيع الحرف الصغيرة وبرنامج التدريب المهني والعمل على توفير فرص عمل للمستفيدين من المشاريع السكنية( الهيئي, 1422 ,ص 176 )
- 5- تتولى المصارف العقارية عملية تسويق العقارات لكثير من الجهات من خلال عرض هذه الوحدات للبيع وفق الشروط التي تحددها الجهة المالكة للعقار
- 6-تقوم المصارف العقارية بادارة العقارات اي تحصيل الايجارات وعمل الصيانة اللازمة للمباني نيابة عن الجهة المالكة في حالة ماذا كانت الوحدات قد بيعت بنظام الاقساط وهذا كله تخفيف من الجهة المالكة في تحصيل مستحقاته دون عناء او مشقة .

### ج -المصرف الزراعي

تختص المصارف الزراعية بالتمويل الزراعي بغرض التوسع الافقي او العمودي في القطاع الزراعي وتنوع اجال القروض الممنوحة بهدف تغطية جميع انواع المجالات المخدومة فهناك القروض الموسمية او القروض متوسطة الاجل او قروض طويلة الاجل.

وقد نأت المصارف الزراعية نفسها عن منح القروض الزراعية بسبب المخاطرة العالية لهذا القطاع بسبب الاعتماد المباشر على مياه الامطار وصعوبة متابعة تسديد القروض(د. قاسم , 2010ص 144) ويعد هذا احد اسباب ظهور المصارف المتخصصة.

### \*اهداف المصارف الزراعية نوضحها في الاتي

- 1- منح التمويل على اختلاف اجاله سواء كان موسمي , متوسط او طويل الاجل
- 2- تشجيع اقامة المشاريع الزراعية
- 3- شراء .... القروض التي تصدرها الشركات للمساهمة العامة الزراعية
- 4- توفير المستلزمات الزراعية الضرورية وباسعار تنافسية للمزارعين
- 5- تمويل عمليات تسويق وتصدير المنتجات الزراعية
- 6- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية وتقديم الخبرة الفنية والادارية لإقامة تلك المشاريع ( د. حداد , 2002 , ص172 )

### -المصرف العقاري

تأسس المصرف العقاري فرع المثني سنة 1948، وهو وحدة اقتصادية ممولة ذاتيا ومملوك للدولة بالكامل ويتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي واداري ويعمل وفق اسس اقتصادية ويهدف الى المساهمة في دعم الاقتصاد في مجال الاقراض والاستثمار العراقي والصيرفة التجارية وفقا لخطط التنمية الاقتصادية والقرارات التخطيطية، ويكمن دور المصرف المصرف العقاري في محافظة المثني للخدمات المقدمة للزبائن وهي

1-عمليات الاقراض العقاري السكني المتمثلة بقبول المعاملات واجراء الكشوفات وصرف الرواتب وصرف دفعات القرض العقاري، اضافة الى نشاط التحصيل المتمثل في استرداد الاقساط المستحقة للمصرف بالطريقتين الشهرية والسنوية وبما يؤمن تحقيق مؤشرات جيدة في دورة راس المال، حيث يقوم باقراض الاقساط المستلمة الى معاملات جديدة.

2-عمليات الصيرفة الشاملة المتمثلة:

-عمليات فتح الحسابات الجارية والتوفير والودائع الثابتة (المحددة بأجل للزبائن) وخصم الكمبيالات والسفاتج.

-يقوم الفرع وعن طريق شعبة التسهيلات المصرفية بتنظيم معاملات الاقراض لزبائن الفرع وتدقيقها واجراء الكشف الموقعي على المشروع والضمانات ثم رفعها الى الادارة العامة لغرض تحديد مبلغ القرض او التسهيلات من قبل لجنة تحديد واقراض مبلغ القروض التجارية ومنح التسهيلات المصرفية والتي يرأسها السيد مدير عام المصرف وعضوية مدراء الصيرفة والمالي والرقابة والاحصاء.

ويمكن بيان نشاطات المصرف العقاري من خلال الجدول الآتي:

### اجمالي المستفيدين من الرهن العقاري – محافظة المثنى

نوع القرض	السنة	عدد المستفيدين	المبالغ
القروض الاسكانية	2002	1110	793260000
القروض الاسكانية	2003	567	2055500000
القروض الاسكانية	2004	924	554700000
القروض الاسكانية	2005	629	376400000
القروض الاسكانية	2006	201	324600000
القروض الاسكانية	2007	286	3167750000
القروض الاسكانية	2008	379	6805950000
القروض الاسكانية	2009	153	4308830000
القروض الاسكانية	2010	255	11143000000
القروض الاسكانية	2011	333	897990000
القروض الاسكانية	2012	48	5092850000
القروض الاسكانية	2013	64	6790466000
القروض الاسكانية	2014	24	1680000000
القروض الاسكانية	2015	54	1188000000
القروض الاسكانية	2016	60	236400000

المصدر : المصرف العقاري / محافظة المثنى

من بيانات الجدول السابق ، نلاحظ ان اجمال القروض اتخذت مسارا تنازليا خلال مدة البحث، اذ بلغت 793260 مليون دينار عراقي عام 2002 وزعت على 1110 من المستفيدين ، واستمر انخفاض اجمال الرهن العقاري الممنوح الى ان بلغ 324600 مليون دينار عراقي عام 2011 وزعت على 333 من المستفيدين واستمر هذا التذبذب والانخفاض في منح الرهن العقاري الى ان ادى في عام 2014 الى انخفاض شديدي بسبب عدم منح المصرف التخصيصات المالية المخصصة له من قبل وزارة المالية لعدم اقرار موازنة الدولة حيث بلغ اجمال الرهن العقاري 168 مليون دينار عراقي وزعت على 24 من المستفيدين ثم استمر التذبذب الى ان بلغ 263400 مليون دينار عراقي عام 2016 وزعت على 60 من المستفيدين في المحافظة وهو في العموم مؤشرا "على ضعف المالي للمصرف العقاري في محافظة المثنى " وهذا النتائج الى ان المصرف العقاري في محافظة المثنى لا يتمتع بقدرة نسبية على مواجهة الالتزامات المترتبة عليه للمواطن في منح القروض العقارية بمختلف انواعها وعلي فإن المصرف العقاري في محافظة المثنى لديه غياب شبه تام ولا يساهم في تطوير ورفع القدرة التنموية في المحافظة.

## ثانيا :المشاريع الاستثمارية

### (1 مفهوم المشروع وتعريفه

- المشروع :هو عملية بناء مصنع او بناية او مستودع او ان يكون تطوير منتجات جديدة او ادخال نظام جديد او تطوير برمجية ,والمشروع على ما يبدو هو حزمة من الانشطة والمهام التي لها بداية ونهاية( أ.د .نجم , 2016 ,ص16 )
- الدليل المعرفي :هو مجهود مؤقت يتم القيام به لانشاء خدمة الادارة للمشروعات او منتج او نتيجة فريدة ( أ.د .نجمو , 2003 ص17 )
- التعريف الياباني :هو تعهد مؤقت تقوم به منظمة مؤقتة يتميز بالجدة في العمل و الحالة او الظروف وتنفذه بالامتثال لرسالتها والاهداف ( أ.د شيغو نيو اسادا , 2009 , 27 )
- المشروع هو مشكله مجدوله من اجل الحل( جون ف جوران)

### (2 المكونات الاساسيه للمشروع

- ان هذا التعريف يشير الى مكونات اساسيه في المشروع يمكن تحديدها في التالي :-
- أ -ان المشروع :يمثل تعهد ذخر المحدد ومركز فوكسي لتقديم منتج او خدمه او نتيجة محددده يتسم تنفيذها احتمالات الفشل و عدم التمكن من تنفيذها بنجاح

ب -المرونه التنظيميه :حيث ان المشروع يعمل خارج السياقات بروتينات التنظيميه المعتاده بدون تدخل من الاقسام الوظيفيه على الرغم من ان بعض موارد هذه الاقسام و استخدمه في المشروع .

ج -السمه الفريده للمشروع : يقدم منتج او خدمه او حولا فريده وكل مشروع فريد فيما يتسم المشكلات و عقابات و تحديات و ما يتعلق من عمل اشياء مختلفه عن المشروعات التي سبقت , سماعه استثناءات قليله فان المشروع هو نشاط المره الواحده (one-time project) الذي لن يتكرر مره اخرى بنفس الطريقه و من الضروري التمييز بين الجديد و الفريد في المشروع ان الفريد قد يكون جديد على الشركه لانها اول مره تقوم به و ليس هنالك تصميم وسبق يتم الطباعه وان ما يجب تطوير المشروع من قبل الشركه ولا يشترط ان يكون ابتكار و ان ما تحسين او حتى تقليد لمشروع سابق بعد بعد تكييف اما الجديد بيتسم بجوله ابتكاريا .

د -ابعاد الاداء للمشروع ان المشروع تعهد بتنفيذ شيء ما في ظروف الندره في الموارد للشروط المفروضه عليه من اصحاب المشروع وهذا ما يجعل المشروع عمليه مشروطه بالتكلفه موازنه المشروع المؤقته ( د .نجم 2013 , 21 )

### 3)مصادر فكره المشروع

-دراسه احلال الواردات

-دراسه المصادر المحليه للخامات

-دراسه المهارات المحليه

-استخدام تكنولوجيا جديده - مراكز الابحاث

-دراسه الصناعات الحاليه

-فحص علاقات التشابك الصناعي و تحليل المدخلات والمخرجات

-استخدام القوائم الصناعيه

-الخبرة السابقة للمستثمر و زياده المعارض الدولية

-دراسة التشريعات الجديدة

-مراجعة المشروعات القديمة ( التي لم تنفذ او ربما لم تكن مجديه في السابق )

- تلبيه الاحتياجات الأساسية للجماهير

-تحديد المشروعات على اساس التكامل الاقليمي

-تحديد المشروعات العامه على اساس متطلبات الهياكل الاساسيه

-استقصاء المؤسسات و المشروعات الصناعيه القائمه

-برامج و اتفاقيات التعاون المشترك ( الصيلواني , 2011 ,ص24 )

#### **4) وظائف المشروع**

ان لكل مشروع اقتصادي مجموعه من الوظائف لا بد من القيام بها لضمان و ما هو الاساسي و ما هو مشتق او معاون .

أ -وظائف اساسيه هي تلك التي لا يمكن لاي مشروع ان يبدا او ان يستمر بدونها وهي الانتاج والتسويق والتمويل

ب -وظائف مشتقة او معاونه او خدميه و هي تلك التي تنشأ معاونه او خدمه الوظائف الاساسيه وخدمتها و التي قد تشقق من نمو حجمها وتعقدتها مثل

-الافراد

-المشتريات المخازن

-الحسابات

-العلاقات العامه ... الخ

و لا يعني ان الوظائف المعاونه اقل اهميه من الاساسيه فكلاهما يعتبر من الاخر وضرورية لتحقيق الكفاءه والفاعليه للمشروع ( ابو علقه , 2002 ,ص37 )

## 5) اختيار موقع المشروع

- ويرعى عند اختيار المشروع بعض العوامل الهامة قرب الموقع من مصادر المواد الاولية ومصادر الطاقة سوق المستهلك الاخير و المشتري الصناعي والايدي العاملة وسائل النقل
- تصميم نظم الانتاج والعمليات الصناعية وتحديد الماكينات و الآلات والمعدات لترتيبها و عناصر الانتاج الاخرى و عناصر الانتاج الاخرى بما يتناسب مع طبيعة السلع الإنتاجية وكذلك تخصيص اماكن للخدمات المعاونة مثل الصيانة والتخزين والنقل بما يتناسب مع طبيعة العملية الإنتاجية حتى استغلالها احسن استغلال المساحة المتاحة .
- تخطيط وتنفيذ ومراقبه العملية الإنتاجية ويشمل ذلك وضع البرامج الزمنية وتحديد الافراد و التكاليف اللازمه لانجاز كل مرحله من مراحل الانتاج ومراقبه التشغيل و مقارنه النتائج بالخطط و تصحيح الانحرافات
- مراقبه جوده المنتجات عن طريق التاكد من ان الانتاج يتم حسب المواصفات الموضوعه للمنتجات .
- وضع برامج الصيانه الدورية وتحديد الوقت واحلال الالات حسب استهلاكها .
- , تحديد وسائل النقل الداخلي و الموارد والاجزاء والمنتجات( د , ابو علقه 2002 ,ص64 )

## 6) العلاقة بين المصارف المتخصصة والمشاريع الاستثمارية

- ان الادارة المالية لا تؤدي وظيفتها بصورة منفصلة عن الادارات الاخرى في البنوك المتخصصة بل هناك نوع من التكامل والتنسيق فيما بينها ,حيث تعمل هذه الادارات على توفير الاموال الكافية في المواعيد المحددة ويمكن ان نحدد مهام الادارة المالية في البنوك المتخصصة :
- 1- اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار واختيار المشاريع .
  - 2-اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة توزيع الارباح
  - 3-اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة التمويل المثلى وتاخذ الادارة المالية على نفسها ثلاث اهداف هي  
أ -زيادة الارباح

ب -زيادة قيمة ثروة البنك

ج -تحقيق المسؤولية الاجتماعية

## (7) انواع التمويل

أ -من ناحية المدة الزمنية وينقسم الى :-

-تمويل قصير الاجل :وهي الاموال التي تزيد فترة استعمالها سنة واحدة كمبالغ النقدية التي تخصص لدفع اجور العمال او شراء بعض الاحتياجات مثل البذور والاسمدة لإتمام العملية الانتاجية  
-تمويل متوسط الاجل :ينشأ هذا التمويل عن العمليات التي تتطلب استعمال الاموال لفترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات

-تمويل طويل الاجل :ينشأ من الطلب على الاموال اللازمة لاجراء تعيينات ذات صيغة الاستثمار كاصلاح الاراضي وبناء او انشاء مؤسسات صناعية وغيرها من العمليات التي تؤدي الى زيادة انتاجية الوحدة المستثمرة( بوراس 2008 :27 )

ب -من ناحية مصدر الحصول على الاموال وهناك نوعين

-تمويل ذاتي داخلي :يقصد بالتمويل الذاتي الاموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة او من مصادر عرضية دون اللجوء الى مصادر خارجية وهو يمكن المنشأة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة راس المال

-تمويل خارجي :كافة الاموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية ويتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي والاحتياجات المالية للمؤسسة

ج -من ناحية الغرض الذي يستخدم لاجله التمويل

-تمويل لغرض الاستغلال :يتمثل في استغلال الاموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق اساسا في تشغيل الطاقة الانتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كشراء المواد الخام او دفع اجور العمال

-تمويل لغرض الاستثمار :يتمثل في الاموال المخصصة لمواجهة النفقات التي تترتب عنها خلق طاقة انتاجية جديدة او توسيع الطاقة الحالية للمشروع كافتناء الآلات و التجهيزات واقامة محطات لتربية الحيوانات واستصلاح الاراضي( ليندة2007:32)

## 8) خصائص مصادر التمويل

أ- تاريخ الاستحقاق : ويعني ان الاموال التي تحصل عليها المؤسسة لهار فترة سداد بغض النظر على اعتبارات اخرى اذ لكل نوع من انواع التمويل تاريخ خاص به باستثناء اموال الملكية ويوجد ثلاث فترات لسداد الديون

- قصيرة السداد ( اقل من سنة )

- متوسطة السداد ( ما بين سنة وعشر سنوات )

- طويلة السداد ( بعد عشر سنوات )

ب- الدخل : لكل مصدر تمويلي مردود وكل دخل يمكن ان يمتاز بالتالي

- الاولوية : اذ توجد هناك اولويات لما يحصل على دخل اولي من المقترض

- المقدار : لكل مقرض دخل يتحدد مسبقا باستثناء اموال الملكية

- التاكيد لكل مقرض دخل محدد بغض النظر عن الارباح والخسائر التي حققها المقترض باستثناء

اموال الملكية ( الحسنائوي 2012 : 414 )

### وهناك خصائص اخرى للتمويل ذكرها ( بوفليس )

1- يعبر جانب الاصول عن قدرة المشروع على تكوين الاموال

2- يعتبر جانب الاصول عن المقابل المالي المساوي لقيم عناصر هيكل التمويل في ان واحد .

ج- تعبر العناصر المساوية لحقوق الملكية عن مصادر التمويل الذاتية وهي قيم مالية لا تحدد قيمتها الا عند تصفية المؤسسة لكن يتم بواسطتها تحديد المركز المالي للمشروع من خلال النظر الى الاحتياطات والارباح المحتجزة .

ب- تتأثر فعالية هيكل التمويل لمدى مساهمة مصادر التمويل الذاتية في تلبية احتياجات المؤسسة المالية وبذلك تحدد نسبة المديونية ( بوفليس 2004 : 20 ) .

نستنتج مما سبق ان التمويل مجموعة من الخصائص منها تاريخ الاستحقاق والحق على الدخل والحق على الموجودات والادارة والسيطرة والمرونة والعديد من الخصائص .

## المبحث الثالث: الاستنتاجات

لقد حاول الباحث من خلال الدراسة الوقوف على مساهمة المصارف المتخصصة في الديوانية في تمويل المشاريع الاستثمارية مستعينا بالربط بين المعطيات النظرية المتاحة والبيانات الميدانية التي تم عرضها وتحليلها للحصول على نتائج علمية تكون بمثابة اجابات لما تم طرحه من اسئلة في مشكلة البحث.

استنتاجات الدراسة بالنسبة لمساهمة المصارف المتخصصة في الديوانية لتمويل المشاريع الاستثمارية ثم الوصول الى النتائج

- 1-المصارف المتخصصة هي مؤسسات تمول الفرد والاقتصاد في آن واحد
- 2-تمويل المشاريع الاستثمارية تقدم في الأوقات المناسبة التي ترضي الزبون
- 3-تتسم عملية تمويل المشاريع الاستثمارية بالدقة وعدم حدوث أخطاء
- 4-أن التسهيلات والمرافق العامة في المصارف المتخصصة ملائمة
- 1-أن الموظفين في المصرف على استعداد تام لمساعدة الزبائن والرد على استفساراتهم

### التوصيات:

- 1- نوصي بتسهيل مهمة تمويل الأفراد والمشاريع الاستثمارية عن طريق المصارف المتخصصة
- 2- الالتزام بالأوقات المناسبة التي تخدم الزبون في الحصول على الأموال
- 3- تقليل حدوث الأخطاء والدقة في عملية التمويل
- 4- ضرورة ملائمة التسهيلات والمرافق المادية للمصرف رغبا للزبائن
- 5- الاهتمام بالرد على استفسارات الزبائن لما لها من دور في تنمية المشاريع

## المخلص:

يهدف البحث إلى بيان دور المصارف المتخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية وتدور مشكلة البحث حول هل ان لتلك المصارف دور في تمويل المشاريع الاستثمارية, ويستمد البحث أهميته من خلال الدور الفعال الذي تلعبه المصارف المتخصصة في انعاش الاقتصاد الوطني ويتكون البحث من ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول المنهجية التي هي المشكلة والفرضية والأهمية وهدف البحث اما المبحث الثاني فقد تناول المصارف المتخصصة ونشأتها وتطورها ووظائفها ومخاطر المصارف المتخصصة وتمويل المشاريع الاستثمارية حيث عرفنا التمويل وذكرنا أنواع التمويل وخصائص الاطار الميداني الذي قمنا بدراسة المصارف المتخصصة في الديوانية واهم استنتاج تمويل المشاريع تقدم في الأوقات المناسب التي ترضي الزبون اهم التوصيات نوصي بتسهيل مهمة تمويل الأفراد والمشروعات الاستثمارية . أما المبحث الثالث فهو الاستنتاجات و التوصيات.

## قائمة المصادر

- 1-د. حسين عداي الحسيني , و مؤيد عبد الرحمن الدوري , ادارة المصارف , الطبعة الرابعة , دار وائل للنشر , 2002 , ص66
- 2-د. حربي محمد عريقات , د. سعيد جمعة عقل , ادارة المصارف الاسلامية , الطبعة الثانية , دار وائل للنشر , 2012 , ص60
- 3-خالد عبدالله براك , تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الاسلامي و القانون الوضعي , دار الفكر الجامعي مصر , 2010 , ص200
- 4-د. محمود حسن , صوان , اساسيات العمل المصرفي الاسلامي , الطبعة الثانية , دار وائل للنشر , 2002 , ص11
- 5- د. اكرم حداد , النقود والمصارف , الطبعة الرابعة , دار وائل للنشر 2002 , ص172
- 6-د. محمود الوادي , دريد كامل ال شبيب , ادارة المصارف المعاصرة , الطبعة الاولى , دار المسيرة عمان , 2012 , ص44
- 7-د. محمد عريقات , د. سعيد جمعة , ادارة المصارف الاسلامية , الطبعة الثانية , دار وائل للنشر , 2012 , ص61
- 8- اديب قاسم , النقود والمصارف , الطبعة الاولى , دار الضياء للطباعة 2010 , ص144
- 9- اكرم حداد , النقود والمصارف , الطبعة الرابعة , دار وائل للنشر , 2002 , ص172
- 10-د. عصام الدين امين ابو علفة , ادارة وتنظيم المشروعات , الطبعة الثانية , دار وائل للنشر , 2002 , ص37
- 11-د. نجم عبود نجم , ادارة المشروعات , الطبعة الاولى , موسوعة الورق للنشر والتوزيع , 2003 , ص16
- 12-د. نجم عبود نجم , مصدر سابق , 2013 , ص21
- 13-د. حصاد فراس الصليواني , دراسة الجدوى الاقتصادية المشاريع , الطبعة الثانية 2013 , ص24
- 14-د. احمد بوراس , تمويل المنشآت الاقتصادية , دار العلوم , 2002 , ص44
- 15-د. صدق ليندة , التمويل المصرفي , رسالة ماجستير , 2007 , ص32
- 16-د. ليو نيلس نجمة , تمويل المؤسسات , رسالة ماجستير , 2004 , ص2
- 17-علي عباس , الادارة المالية في منظمات الرأسمالية , عمان مكتبة الرائد العلمية , 2002 , ص41